برنامج
عمل منظمة التعاون الإسلامي
لتنمية الكسافا

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي
لتنمية الكسافا

1- مقدمة

تعتبر الكسافا رابع محصول غذائي شعبي في البلدان النامية، بعد الأرز والذرة والقمح. وفي عام 2017، أُنتج ما يقرب من 292 مليون طن من الكسافا في أكثر من 100 دولة عبر كافة أرجاء العالم النامي. وأفريقيا هي أكبر منطقة منتجةٍ للكسافا، حيث تستحوذ حاليا على ما يقرب من ثلث الإنتاج العالمي من هذه المادة. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تكتسي الكسافا أهمية حيوية للغاية في مجال الأمن الغذائي في العالم النامي حيث تعد مصدراً رئيسياً للطاقة الغذائية لأكثر من 500 مليون شخص[1].

2- الوضع الراهن

أ- الإنتاج

ازداد إنتاج الكسافا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل مطّرد، منتقلا من 68 مليون طن في عام 2000 إلى 114 مليون طن في عام 2017 (الشكل 1). وتمثل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إذا أخذناها كمجموعة، 39٪ من إجمالي إنتاج الكسافا في العالم. ويتم زراعة وإنتاج الكسافا في 26 دولة من أصل 57 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، معظمها يقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (21 دولة)، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ (3 دول). وقد تضاعفت تقريبا المساحة الإجمالية التي تُحصد فيها الكسافا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث انتقلت من 6.7 مليون هكتار إلى 11.5 مليون هكتار خلال الفترة 2000-2017، وهو ما يعادل 43٪ من إجمالي مساحة العالم التي تم حصدها في عام 2017.

وعلى مستوى فرادى البلدان، ظلت زراعة وإنتاج الكسافا عالية التركيز في عدد قليل من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2017، شكلت حصة أول 10 منتجين، 99٪ تقريبا من إجمالي إنتاج الكسافا في منطقة منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 2). ومن

[1] https://bit.ly/2DsaYJG

ضمن هذه البلدان، استأثرت نيجيريا وحدها بأكثر من نصف (52 ٪) إجمالي إنتاج منظمة التعاون الإسلامي، تلتها إندونيسيا (17 ٪)، وموزمبيق (8 ٪)، والكاميرون (5 ٪). وعلى الصعيد العالمي، تُصَنّفُ سبع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين أول 20 منتِجًا للكسافا. ومن بين هذه البلدان الأعضاء، تحتل نيجيريا المرتبة الأولى في قائمة المنتجين العالميين، في حين تحتل إندونيسيا المرتبة الرابعة، وموزمبيق المرتبة العاشرة، والكاميرون المرتبة الحادية عشرة.

وتنطوي الكسافا على إمكانيات كبيرة فيما يخص تنمية القطاع الزراعي وبالتالي تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لملايين المزارعين في نيجيريا. ومع ذلك، وعلى الرغم من إمكاناتها الكبيرة، ظل إنتاج الكاسافا مقيَّداً بشكل خطير في نيجيريا، مع وجود منحى هبوطي في حجم المحاصيل. ووفقاً لبعض الخبراء، يُعزى هذا الوضع بشكل رئيسي إلى انخفاض مستوى استخدام المدخلات، والتنوع الكبير في أسعار السلع، وضعف البنية التحتية [2]. وثمة حاجة للقيام بالتدخلات اللازمة لتحسين البنية التحتية الزراعية، ونظام ملكية الأراضي واستخدام مدخلات عالية الجودة (البذور والمبيدات الحشرية والأسمدة). وقد أطلقت حكومة نيجيريا الاتحادية العديد من البرامج لتحسين إنتاج الكسافا والعوائد المتأتية منها، بما في ذلك مشاريع مثل "بناء نظام بذور متكامل ومستدام اقتصاديا للكسافا" (BASICS) لتكون بمثابة رأس الحربة في عملية اختيار بذور نظيفة وصحية من بين الأصناف المحسّنة من قبل المزارعين [3].

وعلى الرغم من أن إمكانات النمو في الكسافا عالية في إندونيسيا، فإن تجهيز الصناعات التحويلية ما زال ضعيفا وتستورد البلاد بصورة متزايدة نشا الكسافا لتعويض النقص في الإمدادات المحلية [4]. ويُنتَج الكسافا بشكل كبير من قبل صغار المزارعين الذين يعانون من ضعف الموارد وقلة الإمكانيات ومحدودية الوصول إلى الأسواق. لذلك، ترتبط الكسافا عادةً بتدهور التربة ومن ثم فهي تثير مخاوف بشأن الممارسات الزراعية غير المستدامة بيئياً في إندونيسيا [5]. ومع ذلك، فإن إنتاج الكاسافا آخذ في الارتفاع في إندونيسيا حيث تدعم الحكومة القطاع الخاص لإنشاء مناطق إنتاج للكسافا. وقد بُذلت جهود لتحسين فرص حصول

[2] https://bit.ly/2WbFNtf

[3] https://bit.ly/2FOWUeW

[4] https://bit.ly/2DqAxea

[5] https://bit.ly/2U7uXCL

المزارعين على القروض والتثقيف في الممارسات الزراعية المستدامة. كما تعمل الحكومة بتعاون وثيق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية المحلية لتشجيع المزيد من الأبحاث حول الكسافا [6].

الشكل 1: إنتاج الكسافا والمساحات المزروعة

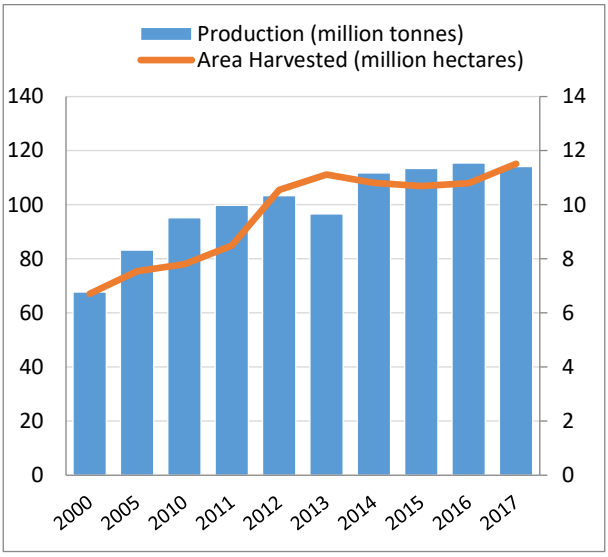

الشكل 2: أكبر عشر بلدان إسلامية منتجة للكسافا

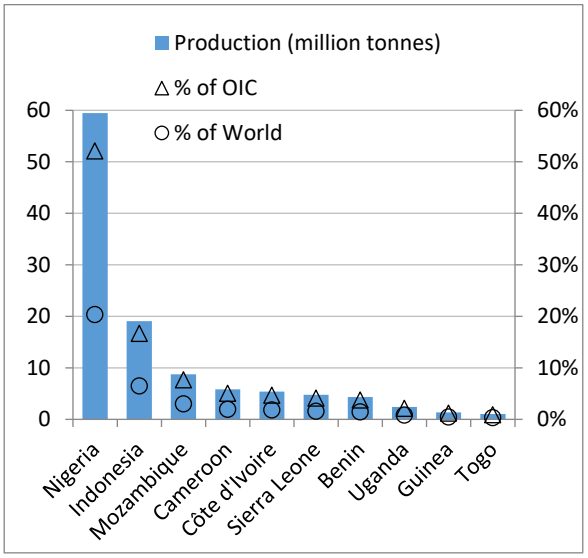

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)

ب- الاستهلاك

كما هو الحال في أماكن أخرى، يبدو أن الأغذية والأعلاف هي الطرق الأساسية لاستخدام الكسافا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وكما هو مبين في الرسم البياني 3، فقد تم استهلاك 50 مليون طن من الكسافا كغذاء، في حين تم استخدام 31.5 مليون طن كعلف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتبلغ الحصة النسبية للأغذية والأعلاف في إجمالي إنتاج الكاسافا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 45٪ و 28٪ على التوالي. والمكون الغذائي مرتفع نسبيا في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالدول غير الأعضاء، حيث يتم استخدام 31٪ فقط من إنتاج الكسافا للاستهلاك الغذائي.

وبالأرقام المطلقة (الشكل 4)، تُستخدم أكبر كمية من الكسافا كغذاء في نيجيريا (20.6 مليون طن)، تليها إندونيسيا (11.7 مليون طن)، وموزمبيق (5.8 مليون طن). وتختلف الحصة النسبية للكسافا من الإنتاج الكلي المستخدمة في الغذاء اختلافا كبيرا حسب المنتجين الرئيسيين والمستهلكين للقمح في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين أكبر 10 مستهلكين للكسافا، يفوق الاستخدام الغذائي للكسافا نسبة 60 ٪ في خمسة بلدان أعضاء (الشكل 4). ومن ناحية

[6] https://bit.ly/2DqAxea

أخرى، تحتل نيجيريا من جديد أعلى القمة كأكبر دولة في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق باستخدام الكاسافا كغذاء (26.3 مليون طن)، تليها موزمبيق (1.4 مليون طن)، وبنين (1.2 مليون طن). وتجدر الإشارة إلى أن العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي لا تنتج الكسافا تستوردها لاستخدامها كغذاء (مثل بنغلاديش وباكستان وعمان والإمارات العربية المتحدة) وكأعلاف (مثل مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا).

الشكل 3: استخدام الكسافا (مليون طن)، 2013

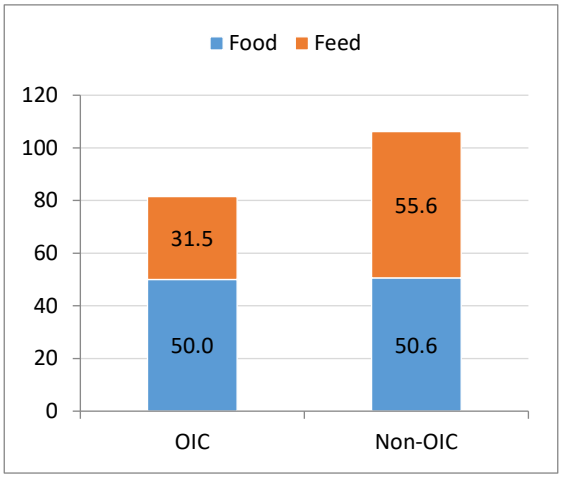

الشكل 4: أكبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي المستهلكة للكسافا، 2013

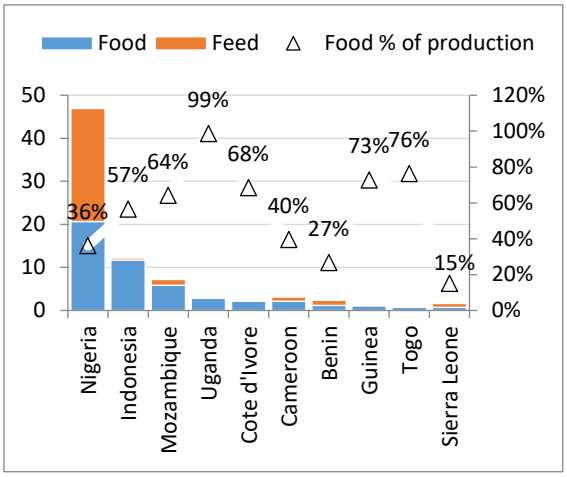

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)

ج- *التجارة*

سجلت قيمة التجارة العالمية في الكسافا المجففة 4.5 مليار دولار أمريكي في الفترة (2013-2014)، بما في ذلك 2 مليار دولار من الصادرات و 2.5 مليار دولار من الصادرات. وتمثل تايلاند، وهي ثاني أكبر منتج للكسافا في العالم، حوالي 72 ٪ من الصادرات العالمية. ومن ناحية أخرى، تمتلك الصين حصة الأسد (46٪) من الواردات العالمية. وعلى الرغم من أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمثل الجزء الأكبر من الإنتاج العالمي للكسافا، فإن حصتها في التجارة ظلت ضئيلة. ففي الفترة (2013-2014)، لم تمثل دول منظمة التعاون الإسلامي سوى 2٪ من التجارة العالمية في الكسافا المجففة، بقيمة إجمالية قدرها 39 مليون دولار أمريكي. وإذا أخذناها كمجموعة، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي مصدّرة صافية للكسافا المجففة بقيمة 34 مليون دولار أمريكي من الصادرات و 5 مليون دولار أمريكي من الواردات.

ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تعد إندونيسيا أكبر مصدر للكسافا المجففة بحصة للأسد قدرها 96 ٪ من إجمالي الصادرات في بلدان المنظمة (الشكل 6). وشكلت أوغندا وماليزيا، من ضمن بلدان أخرى، 2 ٪ و 1 ٪ على التوالي من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي من الكسافا المجففة. وفيما يتعلق بالواردات، تعد تركيا والإمارات العربية المتحدة أكبر البلدان المستوردة، حيث تمثلان 38٪ و 36٪ من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي، على التوالي. وتمثل حصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من واردات الكسافا المجففة حوالي 8 ٪ لكل منها، تليها ماليزيا (4 ٪).

الشكل 5: الحصة من التجارة العالمية للكسافا

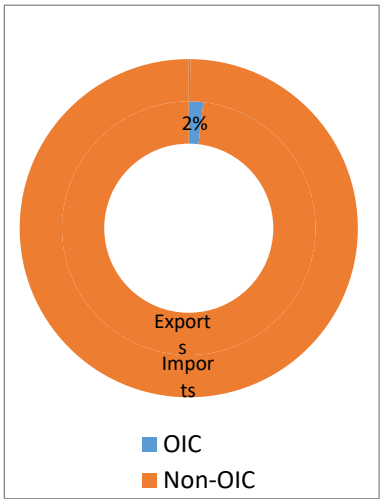

الشكل 6: أكبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي المصدرة والمستوردة للكسافا، 2014

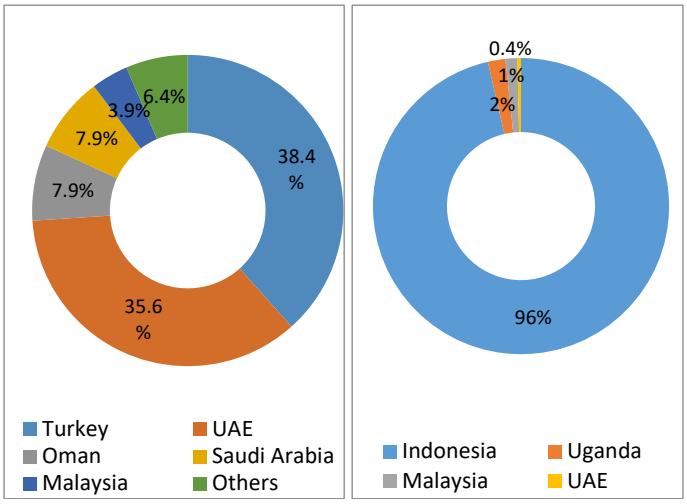

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)

3- التحديات والفرص

أ- المشاكل الرئيسية

تتمثل التحديات التي تواجه قطاع الكسافا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ما يلي :

- ✓ تدني الإنتاجية (الغلة النموذجية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا: 10- 12 طن / هكتار ؛ الغلة القابلة للتحقيق في ظل ممارسات زراعية جيدة: 50 - 60 طن / هكتار)؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- ✓ الآفات والأمراض الرئيسية، بما في ذلك الأمراض المدمرة الجديدة (مثل مرض فيروس موزاييك/فسيفساء الكاسافا البني المميت): يمكن أن يؤدي هذا الفيروس الذي يطلق عليه "إيبولا النباتات" إلى خسائر بنسبة 100 ٪)
- ✓ ضعف البنية التحتية ونقصها ؛
- ✓ عدم الوصول إلى الموارد المالية ؛
- ✓ ضعف جودة المنتَج ؛
- ✓ عدم وجود نظام جيد لمعلومات الأسواق يتيح تشبيك أصحاب المصلحة ؛
- ✓ ضعف بناء قدرات معالجي الكسافا، ولا سيما النساء اللواتي يأتين في صدارة معالجي الكسافا ؛
- ✓ ضعف ترويج المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمنتجات الكسافا ذات القيمة المضافة ؛
- ✓ عدم وجود استراتيجيات فعالة لتنمية الكسافا ؛
- ✓ عدم وجود روابط تعاون بين البحوث الزراعية ومؤسسات التمويل الأصغر ومنظمات معايير الجودة ومصنّعي المعدات.

ب- الفرص

- ✓ الموارد الطبيعية ؛
- ✓ تزايد الطلب من المستهلك؛
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي ؛
- ✓ إدخال ونقل التكنولوجيات الزراعية الحديثة والمعدات والمهارات ؛
- ✓ زيادة فرص العمل المأجور والتوظيف الذاتي بالنسبة للمجتمعات المحلية الريفية.

4- الأهداف والغايات

إن الهدف العام لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية الكسافا هو ضمان الاكتفاء الذاتي في الكسافا على المدى المتوسط، والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية على المدى الطويل.

أ- الأهداف المحددة

- تطوير القطاع الفرعي للكسافا كمكوّن رئيسي لاقتصاد وطني قادر على توليد فرص العمل، والمساهمة في الأمن الغذائي، وضمان عوائد مستدامة للسكان ، ولا سيما في المناطق الريفية ؛
- المساهمة في إيجاد الوظائف وزيادة الدخل وتعزيز الرخاء في المحافظات المنتجة للكسافا.

ب- الغايات

- تحقيق زيادة كبيرة في غلة الكسافا وإنتاجيتها ؛
- تعزيز القدرات الوطنية لتصدير منتجات الكسافا ذات القيمة المضافة ؛
- ضمان الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر ؛
- زيادة دخل سكان الأرياف وتحفيز التنمية المجتمعية الشاملة.

5- الاستجابات ومجالات التعاون

تمثل الأنشطة المذكورة أدناه ما يتعين القيام به على المستوى المحلي والوطني وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي لزيادة إنتاج الكسافا.

أ- على المستوى المحلي وعلى مستوى المنظمات المجتمعية :

- تمكين مزارعي الكسافا من الحصول على مدخلات كافية مثل القروض وخدمات الإرشاد وأنواع الكسافا المحسّنة وغير ذلك من المواد ؛
- تحويل فُرادَى مزارعي الكسافا إلى منشآت صغيرة منظّمة ؛
- تطوير تكنولوجيات مستدامة لحماية النباتات في المناطق التي تكتسي فيها الكسافا أهمية اجتماعية واقتصادية عالية ؛
- تنظيم دورات تدريبية بشأن الممارسات المحسّنة في إنتاج الكسافا ؛
- تطوير وتعزيز المنظمات المجتمعية وإشراك وكالات البحوث والإرشاد الوطنية في إطار تآزري لتحسين غلة الكسافا وإنتاجيتها ؛

- تطوير البنية التحتية الضرورية وتوفير التدريب للحد من الخسائر في المزرعة وفي مرحلة ما بعد الحصاد.

ب- على المستوى الوطني

- توعية الوزارات والإدارات الحكومية ذات الصلة بضرورة وضع أطر سياسات وطنية متكاملة لاستراتيجيات تنمية الكاسافا ؛
- وضع إطار ملائم للسياسات وإنشاء هيكل مؤسسي لتيسير تطوير الروابط الخلفية والأمامية في إنتاج الكسافا ومعالجتها وإضفاء القيمة المضافة عليها وتسويقها ؛
- تعزيز مبادرات بناء القدرات ووضع برنامج عملي للبحث والتطوير من أجل تسخير أحدث التكنولوجيات لزيادة الإنتاجية وتنمية الأصناف الجديدة ؛
- الحد من خسائر ما بعد الحصاد من خلال زيادة فرص الحصول على طرق تخزين أفضل ومنخفضة التكلفة في المزارع لضمان الكسافا الطازجة وكذلك التكنولوجيات غير الزراعية ؛
- تحسين إنتاج الكسافا وإنتاجيتها على مستوى المزرعة من خلال إدخال الآلات والممارسات الزراعية المحسنة، وكذلك ربط المجتمعات الريفية بشركات المعالجة ؛
- تطوير أنشطة سلسلة القيمة الخاصة بالكسافا بمشاركة القطاع الخاص (الإنتاج والمعالجة الصناعية، وتوسيع مساحات الكسافا، وتسويق منتجات الكسافا المعالَجة) ؛
- تنويع طرق تثمين الكسافا ومنتجاتها من خلال تطوير صناعات جديدة، وأشكال جديدة من التأسيس والاستخدام الغذائي، من بين أمور أخرى.
- تعزيز سلاسل القيمة البيولوجية في قطاع الكسافا.
- النهوض بنظم معلومات السوق التي تساعد المزارعين والتجار والمعالِجين على زيادة كفاءة تسويق الكسافا وتقليل تكاليف المعاملات وتعزيز الشفافية ؛
- تطوير ومواءمة معايير الكسافا والمنتجات المشتقة من الكسافا.

ج- على المستويين الإقليمي والإسلامي البيني

- إبرام اتفاقات عمل وتعاون مع وكالات ومؤسسات البحث والتطوير في مجال الكسافا داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي ؛

- النهوض ببرامج التعاون التقني بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال إنتاج الكسافا وإضفاء القيمة المضافة عليها ؛
- تشجيع التجارة الإسلامية البينية في منتجات الكسافا والمنتجات المشتقة منها ؛
- تشجيع الاستثمار الإسلامي البيني في مجال إنتاج الكسافا وإضفاء القيمة المضافة عليها.

6- آلية التنفيذ

سيتم تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية الكسافا من خلال دمج الأهداف المتفق عليها في الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الكسافا.

وللإسراع في صياغة المشروعات وتنفيذها بفعالية في إطار برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية الكسافا، سيتم إنشاء لجنة توجيهية تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المهتمة بتطوير سلسلة قيمة الكسافا، علاوة على المؤسسات ذات الصلة في المنظمة. ومن المتوخى أن تعقد اللجنة المذكورة أعلاه اجتماعات منتظمة بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المذكور، وتحديد الأولويات والفرص الجديدة لتطوير قطاع الكسافا، فضلا عن إقرار المشاريع. وعلاوة على ذلك، سيتم إنشاء لجنة للمشاريع تضم أصحاب المشاريع والشركاء في التمويل، وستكون مهمتها الرئيسية هي مراقبة وضمان التنفيذ الفعال للمشاريع المعتمدة. وينبغي أن تساعد منظمة التعاون الإسلامي في حشد تبرعات تخصص لأغراض البحث والتطوير وتطوير قدرات النظم الوطنية. وتكتسي مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أهمية بالغة في نشر التكنولوجيا (على سبيل المثال، أصناف الكسافا التي تقاوم فيروس موزاييك/فسيفساء الكاسافا؛ ودعم اتحاد الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال البحث والذين يقومون بتطوير وتعميم الحلول الخاصة بالمُنتِجين)، وهو ما يتطلب الوصول إلى التمويل، بما في ذلك المنح المقدمة من المجتمع الإنمائي .